قتل به حق الادمي ولا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادميين فمن سب
النبي صلى الله عليه وسلم او واحدا من الانبياء صلوات عليهم وسلامه فانه
يكفر وتجب قتله ثم ان تبت ولم تتب ولم يسلم تقتل كفرا بلا
خلاف وتقتل حدا ايضا واسلم فقد اختلفوا فيه والمشهور من المذهب انه تقتل حدا ولا
يقتل كفرا في الصورتين واما سب الشيخين رضي الله عنهما فانه
سب النبي صلى الله عليه وسلم وقال الصدر الشهيد من سب الشيخين او
لعنهما يكفر وتجب قتله ولا تقبل توبته واسلامه اي لزوال اسقاط القتل
وقال ابن نجيم في البحر حيث لم تقبل توبته على انه سب الشيخين سب
النبي صلى الله عليه وسلم فلا يفيد الانكار مع البينة قال الصدر الشهيد
من سب الشيخين او لعنهما يكفر تجب قتله ولا تقبل توبته واسلامه في
اسقاط القتل لانا نجعل انكار الردة توبة ان كانت مقبولة كما
لا يخفى وقالوا في الاشباه كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدارين الا
الا الكافر بسب نبي او سب الشيخين او احدهما او بالسحر ولو امرأة
او بالزندقة اذا اخذ قبل توبته انتهى فيجب قتل هؤلاء الاشرار
الكفار تابوا او لم يتوبوا هذا ان تابوا واسلموا قتلوا حدا على
المشهور واجري عليهم بعد القتل احكام المسلمين وان بقوا على
كفرهم وعنادهم قتلوا كفرا واجري عليهم بعد القتل احكام المشركين
ولا يجوز تركهم عليه باعطاء الجزية ولا بامان موقت ولا بامان
مؤبد نص عليه قاضيخان في فتاواه ويجوز استرقاق نسائهم
لان استرقاق المرتدة بعد ما لحقت بدار الحرب وتجوز استرقاقهم
خرج عن ولاية الامام الحق فهو بمنزلة دار الحرب وتجوز استرقاقهم
ذراريهم تبعا لاسلامهم لان الولد يتبع الام في الكفر قالت
والله تعالى اعلم كتبه احمد الوريكي نزيل الحنفي عفي عنه والمسلمين
اجمعين انتهى ما في المجموعة المذكورة بحروفه وقد اكثر مشائخ
الاسلام من علماء الدولة العثمانية لازالت مؤيدة بالنصرة

عليه

العلية في الافتاء في شان الشيعة المذكورين وقد اشبع الكلام في ذلك
كثير منهم والفوا فيه الرسايل وممن افتى بنحو ذلك فيهم المحقق المفسر
ابو السعود افندي العمادي ونقل عبارته العلامة الكوكبي الحلبي
في شرحه على منظومة الفقيه المسماة الفرايد السنية
ومن جملة ما نقله عن ابي السعود بعد ذكر قبايحهم على ما مر قلنا
اجمع علماء الاعصار على اباحة قتلهم وان من شك في كفرهم كافر
فعند الامام الاعظم وسفيان الثوري والاوزاعي انهم
اذا تابوا ورجعوا عن كفرهم الى الاسلام نجوا من القتل ويرجى
لهم العفو كسائر الكفار اذا تابوا واما عند مالك والشافعي
واحمد بن حنبل وليث بن سعد وسايرا لعلماء العظام فلا تقبل توبتهم
ولا يعتبر اسلامهم ويقتلون حدا الخ وقد جزم بقبول توبتهم عن
اما منا الاعظم وفيه مخالفة لما مر عن المجموعة ويظهر لي انه هذا
هو الصواب وهذه المسيله مهمه ينبغي تحريرها والاعتنا
بها زيادة على غيرها فقد وقع فيها خبط عظيم وكان بخاطري ان اجمع
فيها رسالة اذكر فيها ما حررته في حاشيتي على الدر المختار وغيره
فلا باس ان اذكر في هذا المقام ما يوضح المرام اسعافا لاهل
الاسلام من القضاة والحكام وان امتد في بعض طول الكلام
فنقول وبالله التوفيق اعلم ان ما مر عن الصدر الشهيد
من ان ساب الشيخين رضي الله تعالى عنهما في الدارين لا تقبل
توبته بلا مين قد غمزه في البحر الى الجوهرة شرح القدوري
وقد قال في النهر هذا لا وجود له في اصل الجوهرة وانما وجد
في هامش بعض النسخ فالحق في الافضل مع انه لا ارتباط له بما
قبله انتهى وقال العلامة الحموي في حاشية الاشباه بعد نقله
كلام النهر اقول يعارضه ثبوت ذلك في عامة نسخ الجوهرة
التي بايدينا لما قدمناه من قبول توبة من سب الانبياء عندنا خلافا